الحروف والأدوات بين الإعمال والإهمال عند النحويين

Particles and tools between governance and neglect according to the grammarians

أمجد حميد أحمد
المديرية العامة لتربية الأنبار

Journal of Islamic Sciences
Vol.4 | Issue 41
ISSN: 2225-9732
December 2025
مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 4 | العدد 41
www.isscj.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة منهج النحويين في التعامل مع الحروف والأدوات من حيث إعمالها وإهمالها، وذلك من خلال عرض آراء أئمة النحو في القديم والحديث، وتحليل الأسباب اتي دفعتهم إلى إعمال بعض الحروف في الجملة وإهمال بعضها الآخر.

يبدأ البحث بتعريف الحروف والأدوات، ويُبيّن أنها تُعد من العناصر الأساسية في بناء التراكيب اللغوية العربية، وتؤدي دورًا وظيفيًا مهمًا في تحديد المعاني والعلاقات بين الكلمات.

ثم ينتقل إلى شرح مفهوم الإعمال وهو أن يكون للحرف أثر نحوي كالنصب أو الجر أو الجزم، في حين أن الإهمال يعني أن الحرف لا يُحدث أثرًا إعرابيًا ظاهرًا، رغم كونه يُؤثر في المعنى.

يستعرض البحث أمثلة من الحروف التي تُعمل دائمًا مثل "إنَّ" و "أنَّ"، وأخرى تُهمل أحيانًا مثل "لكنْ" و"لا" النافية للجنس، وكذلك حروف قد تُهمل غالبًا كـ"ما" الزائدة، ويتناول أيضًا الحالات التي يختلف فيها النحويون حول الإعمال والإهمال.

يناقش البحث الأسباب التي استند إليها النحويون في هذه الأحكام، منها: القياس، السماع، المعنى، والضرورة الشعرية، ويُبرز الخلافات النحوية التي نشأت نتيجة لذلك، ويُظهر مدى مرونة النحو العربي في استيعاب هذه التباينات.

Abstract:

This research explores the methodology of grammarians in dealing with particles and tools in terms of whether they are operative or non-operative. It does so by presenting the views of classical and modern grammar scholars and analyzing the reasons that led them to consider some particles as having grammatical effect in a sentence while disregarding others.

The study begins by defining particles and tools, clarifying that they are fundamental elements in constructing Arabic syntactic structures and play a functional role in determining meanings and the relationships between words.

It then moves on to explain the concept of operativeness, which refers to a particle having a grammatical impact such as causing the accusative, genitive, or jussive case. In contrast, non-operativeness means that the particle does not produce an apparent grammatical effect, despite influencing the meaning.

The study presents examples of always-operative particles like "inna" and "anna", and others that are sometimes non-operative like "lakin" and the negative "la" used for gender (i.e., "la" of gender negation), as well as particles that are mostly non-operative like the redundant "ma". It also addresses cases where grammarians disagree on whether a particle is operative or not.

The research discusses the reasons upon which grammarians based these judgments, including analogy, oral transmission (sama'), semantic interpretation, and poetic necessity. It highlights the grammatical disputes that have arisen as a result and demonstrates the flexibility of Arabic grammar in accommodating such variations.

Journal of Islamic Sciences
Vol.4 | Issue 41
ISSN: 2225-9732
December 2025
مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 4 | العدد 41
www.isscj.edu.iq

المقدمة

الحمد لله رب العالمين,والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد النبي الآمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين.

الأدوات قسمٌ من أقسام الكلام، وضرورة من ضرورات ربطه، وتحقق الانسجام فيه وقد حظيت منذ القدم بعناية العلماء واهتمامهم، وللأدوات أحكام نحوية من حيث الاعمال والاهمال، ولم يقتصر عنايتهم بالمعنى فقط، وإنما اختلفوا في بعض الأحكام منها العمل النحوي.

واقتصرت في بحثي على الخلاف النحوي من حيث عمل الأداة واهمالها، ومناقشة الآراء وتوثيقها وحجج كل عالم أو مذهب، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي في عرض المسائل، وانطلقت من كتب حروف المعاني في انتقاء المسائل لا سيما كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي توفي سنة (٧٤٩هـ).

واقتصرت على خمس مسائل خالف فيها بعض العلماء جمهور النحاة من حيث عمل الاداة واهمالها.

المسألة الأولى: إذن،

اشترط النحاة في إعمالها: الصدارة، والاستقبال، وعدم الفصل بينها وبين معمولها بغير القسم و (لا) [١]، ونُقل عن عيسى بن عمر أنها تُلغى مع التقدم، قال سيبويه: «وزعم عيسى بنعمر أن ناسا من العرب يقولون:»إذن أفعل ذلك«في الجواب، فأخبرت يونس بذلك، فقال: لا تبعدن ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة»هل وبل)) [٢]، وردّ المالقي ما نُقل عن عيسى بن عمر بقوله: ((ذلك شاذ لا يعتبر))[٣].

وبناء على ما قال سيبويه، اختلف النحويون في إلغاء عملها مع استيفاء الشروط: فذهب من البصريين إلى إثبات إلغاء عملها رجوعا إلى نقل عيسى، ووافقهم ثعلب، وخالفهم سائر الكوفيين فلم يجز أحد الرفع بعدها[٤].

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٦/٤.
(٢) الكتاب: ١٦/٣.
(٣) رصف المباني: ١٥٣.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب:١٦٥١/٤، وهمع الهوامع:٧/٢.

وذهب ابن يعيش إلى أنه يجب إعمالها لا غير إن دخلت في الفعل في ابتداء الجواب،[١]، وذهب إليه ابن عصفور، فقال: «وإن وقعت صدرا فالإعمال ليس إلا، وقد حكي إلغاؤها، وذلك قليل جدا»[٢].

قال السيوطي: ((وأجازالكسائي وابن هشام والفراء الفصل بمعمول الفعل والاختيار عند الكسائي حينئذ النصب وعند هشام الرفع نحو إذن فيك أرغب وأرغب وإذن صاحبك أكرم وكرم فلو قدمت معمول الفعل على إذن نحو زيدا إذن أكرم فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب)) [٣].

ونقل ابن مالك النصب بـ (إذن) بين ذي خبر وخبره[٤]، واستشهد بقول الراجز:

لا تتركني، فيهم شطيرا... إني إذن أهلكَ، أو أطيرا[٥]

قال ابن يعيش: ((فأنه شاذ وإن صحت الرواية فهو محمول على أن يكون الخبر محذوفا وأبتدأ إذن بعد تمام الأول بخبره وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه كأنه قال: (لا تتركنى فيهم غريبا بعيدا إنى إذل إذا أهلك أو أطير) أو يكون شبه إذن هنا بلن فلم يلغها لأنهما جميعا من نواصب الأفعال المستقبلة)) [٦].

جاء في الجنى الداني: ((وإن تقدمها حرف عطف ففيها وجهان: الإلغاء، والإعمال. والإلغاء أجود، وبه قرأ السبعة «وإذا لا يلبثون»[٧]، وفي بعض الشواذ: «وإذن لا يلبثوا» على الإعمال[٨].

وحجة البصريين في الإلغاء هو السماع فيما نقله عيسى بن عمر عن العرب، وهي وإن كانت لغة فلا يمكن إنكارها قال المرادي:وبعض العرب يلغي إذن مع استيفاء الشروط، وهي لغية نادرة، حكاها عيسى، وسيبويه، ولا يقبل قول من أنكرها)) [٩].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٦/٧.

(٢) شرح الجمل:١٧٢/٢.

(٣) همع الهوامع:٧/٢_ ٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٤/٣.

(٥) البيت بلا نسبة وهو من شواهد الجنى الداني: ٣٦٢، وشرح الدماميني على المغني: ٨٨، والشاهد فيه: (إذن أهلك) اعمل (إذن) دون أن تتصدر، وهو جائز عند ابن مالك.

(٦) شرح المفصل: ١٧/٧.

(٧) ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد: ٣٨٣، والآية: ٧٦ من سورة الإسراء.

(٨) قال أبو حيان: وقرأ أبي وإذا لا يلبثوا بحذف النون أعمل إذا فنصب بها على قول الجمهور، وبأن مضمرة بعدها على قول بعضهم وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون، البحر المحيط: ٩٢/٧.

(٩) الجنى الداني: ٣٦٣.

كذلك مما يؤخذ على ابن مالك أن الرجز الذي احتج به لا يعرف قائله، وعدّه بعضهم ضرورة، وقد تأوله البصريون[١].

واما علة الإلغاء والإعمال فقد ذكرها السهيلي بقوله: ((وأما «إذن» فلم يكنلها بعد فصلها عن الإضافة ما يعضد معنى الاسمية فيها، فصارت حرفا لقربها من حروف الشرط في المعنى، ولما صارت حرفاً مختصا بالفعل مخلصاً له الاستقبال كسائر النواصب للأفعال، نصبوا الفعل بعده، إذ ليس واقعًا موقع الاسم فيستحق الرفع، ولا هو غير واجب فيستحق الجزم،فلم يبق إلا النصب،ولما لم يكن العمل فيها أصلاً لم تقو قوة أخواتها،فأُلغيت تارة وأعملت أخرى،وضعفت عن عوامل الأفعال)) [٢].

المسألة الثانية: (أنْ)

من معاني (أن) المخففة أنها زائدة لا تعمل عند الجمهور[٣]، وأجاز الأخفش أنها تنصب الفعل المضارع مستدلا بالسماع والقياس[٤]، فمن السماع قوله تعالى: (وَمَا لنا أَلا نتوكل على الله) [٥] (وَمَا لنا أَلا نُقَاتِلِ فِي سَبِيلِ الله) [٦].

وأما القياس فهو أن الزائد قد عمل، في نحو: ما جاءني من أحد، وليس زيد بقائم[٧].

قال الأخفش: ((قال{وَمَا لَنَآ أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} فـ{أنْ} هاهنازائدة كما زيدت بعد «فلما» و«لَما» و«لَوْ» فهي تزادفي هذا المعنى كثيرا. ومعناه «وَمالنَا لا نُقَاتِلُ» فأعملَ «أَنْ» وهي زائدة كما قال: «ما أَتاني منْ أَحَدٍ» فأعمل «مِنْ» وهي زائدة)) [٨].

وأنكر متقدمو النحاة على ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، قال الطبري: ((وقالوا: غير جائز أن تجعل«أن» زائدة في الكلام وهو صحيح في المعنى وبالكلام إليه الحاجة قالوا: والمعنى: ما يمنعنا ألا نقاتل- فلا وجه لدعوى مدع أن«أن» زائدة، معنى مفهوم صحيح)) [٩].

(١) ينظر: مصابيح المغاني: ١٩.
(٢) نتائج الفكر: ١٠٥.
(٣) ينظر: تمهيد القواعد: ٨/ ٤١٣٠، وشرح قواعد الإعراب، لشيخ زاده: ١٢١.
(٤) ينظر: الجنى الداني:٢٢٢، ومغني اللبيب:٥١.
(٥) سورة إبراهيم من الآية: ١١.
(٦) سورة البقرة من الآية: ٢٤٦.
(٧) ينظر: الجنى الداني: ٢٢٣.
(٨) معاني القرآن:١/١٩٤.
(٩) تفسير الطبري: ٥/٣٠٣.

ولم يرتض الزجاج إهمالها في هذه الآية إذ قال: (والقول الصحيح عندي أنَّ «أن» لا تلغى ههنا،وأن المعنى وأي شيء لنا في أنْ لا نقاتل في سبيلِ اللَّه،أي: أي شيء لنا في ترك القتال)) (١).

ويبدو أن الأخفش قد اضطرب رأيه ففي موضع آخر من كتابه ينفي أن تكون (أن) زائدة بقوله: ((يقول: «أيُّ شَيْءٍ لَنا في تَركِ القِتال». ولو كانت{أَنْ} زائدة لارتفع الفعل، ولو كانت في معنى «وما لَنا وَكَذا» لكانت «وَمَالَنا وَأَلاّ نُقَاتِلَ)) (٢).

ويبدو أن الأخفش حمل (أن) المخففة على (أن) المصدرية في نصب الفعل المضارع فقال بالإعمال، ولكن ما ذهب إليه ردّه أغلب النحاة المتأخرين، قال ابن مالك: ((وهو مذهب ضعيف،لأن أن الزائدة غير مختصة،فلم يجز أن تعمل،لأن من شرط العمل الاختصاص، وأما الآية الكريمة فحمْلُ أن فيها على أنها مصدرية، وهي بصلتها في تأويل مصدر منصوب على إسقاط الخافض، والتقدير: ومالنا في ألا نقاتل، أسهل مما ذهب إليه الأخفش، فوجب اجتنابه)) (٣).

والراجح عندي ما ذهب إليه الجمهور _ القول بالإهمال_؛ لأن التقدير في الآية (ما لنا في ألا نقاتل) بأنها مصدرية بإسقاط الخافض وهذا وارد بكثرة في تقديراتهم، وكذلك إنّ (أنْ) غير مختصة بالفعل حتى تعمل لأن من شرط العمل الاختصاص في الأغلب، والقياس على (الباء) و(من) فيه نظر، لأننا في الإعراب نقول مثلا(بقائم) اسم مجرور لفظًا منصوب محلًا على أنه خبرًا (ليس) ولو كان عاملا حقا لاقتصرنا على الجر فقط.

المسألة الثالثة: (كأنْ) المخففة

من المعروف أنّ (كأنّ) من الأحرف المشبهة بالفعل وتعمل عمل (إنّ) بأن تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الاسم، وترفع الخبر، وذهب الزمخشري أنها إذا خففت بطل عملها، إذ قال: ((وتخفف فيبطل عملها قال:

ونحر مشرق اللون... كأن ثدياه حقان)) (٤).

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٢٧/١.
(٢) معاني القرآن:٣١٢/١.
(٣) شرح التسهيل: ١٢/٤.
(٤) المفصل في صنعة الإعراب: ٣٩٩، والبيت بلا نسبة وهو من شواهد: شرح ابن عقيل: ٣٣٤/١، وشرح التصريح:٢٣٤/١.

وذكر ابن يعيش أنّ فيها وجهين أجودهما الإبطال، وأنّ العمل باق في ضمير الشأن[١]، وإلى الرأي نفسه ذهب ابن مالك بقوله: ((وتخفف كأنّ فلا تلغى، بل تعمل عمل أنَّ المخففة، إلاّ أن خبرها إذا قدر اسمها لا يلزم كونه جملة، بل قد يكون مفردا، بخلاف خبر أنّ إذا قدر اسمها)) [٢].

والإعمال هو مذهب البصريين قال به الخليل وسيبويه[٣]، وعليه أغلب المتأخرين[٤].

ومن شواهد إعمالها مع التخفيف قول رؤبة:

كأن وريديه رشاءا خلب[٥].

ونُقِلَ الإلغاءُ عن الكوفيين[٦]، ووافقهم في ذلك الزمخشري كما تقدم، والرضي[٧]، وعلل لهم صاحب الكناش بقوله: ((وتخفّف فتلغى على الأفصح لكونها أضعف من أنّ))[٨].

والذي أراه أنّ ما ذهب إليه الكوفيون ووافقهم الزمخشري والرضي، وصاحب الكناش ظاهر لا تكلف فيه.

المسألة الرابعة:(لكن) المخففة

اذا حُفّفت «لكنَّ» أهملت وجوبا عندالجميع، وأهملت عندهم لزوال الاختصاص [٩]، ودخلت على الجُمل الاسميّةِ, والفعليّة،نحو «جاء خالدٌ،لكنْ سعيدٌ مسافرٌ، وسافرَ عليٌّ لكنْ جاء خليلٌ»، إلاّ الاخفشَ ويونسَ،فأجازا إعمالها[١٠].

وردّ السهيلي مذهبهم بقوله: ((وهذا القول مع ما يلزم عليه من الضعف,والوهن ينكسر عليه بأخواتها، فيقال له: فلم خصت «لكن» بذلك دون «إن» و «أن» و «كأن»؟ ولا جواب له على هذا، وإنما الجواب في ذلك إنما لما كانت مركبة من «لا» و «إن» ثم حذفت الهمزة، اكتفاء

(١) ينظر: شرح المفصل: ٥٦٧/٤.
(٢) شرح التسهيل: ٤٥/٢.
(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه:١٣٥/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤٦٦/٢.
(٤) ينظر: شرح المفصل: ٥٦٧/٤، والجنى الداني: ٥٧٥.
(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج ورد في ملحقات ديوانه، ٣/ ١٦٩، وقبله: إذا دعاها أقبلت لا تتئب، والشاهد فيه: (كأن وريديه) حيث عمل كأن المخففة مع الظاهر.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب:١٢٧٨/٣، وهمع الهوامع: ٥١٦/١
(٧) ينظر: شرح الكافية:٣٧٠/٤.
(٨) الكناش في النحو والصرف: ٢/ ٩٩.
(٩) ينظر: المقتضب: ٥٠/١_٥١، وشرح التصريح: ٢/ ١٧٥.
(١٠) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٦٥، والجنى الداني: ٥٨٦، وهمع الهوامع: ٥١٨/١.

بكسر (الكاف)، بقي عمل (إن) لبقاء العلة الموجبة للعمل، وهى فتح آخرها، وبذلك ضارعت الفعل، فلما حذفت النون المفتوحة وقد ذهبت الهمزة للتركيب،ولم يبق إلا النون الساكنة - وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيها وارتفاع علة المضارعة للفعل،بخلاف أخواتها إذا خففن، فإن معظم لفظها باق، فجاز أن يبقى عملها)) [١].

أما حجة يونس فأنه حكاه عن بعض العرب، قال المرادي: ((وقد حكي عن يونس أنه حكاه عن العرب)) [٢].

أما السيوطي فقد رد السماع في الإعمال بقوله: ((تخفف لكن فلا تعمل أصلا لعدم سماعه وعلل بمباينة لفظها للفظ الفعل وبزوال موجب إعمالها وهو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا على إن وأن وكأن)) [٣].

فالسيوطي يعلل الإهمال بعدم السماع، فلا حجة فيه وهو مخالف لما نُقِل عن يونس وهو راوية عن العرب، وإنما قال بالإعمال لأنه سمعه عن بعض العرب، ويونس ثقة وحجة بما ينقله.

ويتضح مما سبق أن إعمال (لكن) مع التخفيف قليل في القياس، ولم ترد فيه الشواهد المسموعة بكثرة ويعضد ذلك ما قاله المالقي: ((فإن كان ذلك فلا يقاس عليه لشذوذه سماعا، ومنعه بقلة القياس)) [٤].

المسألة الخامسة: (يا) النداء

مذهب جمهور النحاة أنها مهملة لا عمل لها في المنادى، بل هو منصوب بفعل مقدر[٥]، ومذهب عبد القاهر أنها وأخواتها الناصبة للمنادى[٦]، ونسب ابن يعيش[٧]، والرضي[٨]، والأشموني[٩]، جواز نصب المنادى بهذه الأدوات إلى المبرد وفي نسبتهم نظر، لأن نص كلام المبرد هو: ((اعلم أنك إذا دعوت مضافًا نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك

(١) نتائج الفكر: ٢٠١_٢٠٢.
(٢) الجنى الداني:٥٨٦.
(٣) همع الهوامع:٥١٨/١.
(٤) رصف المباني:٣٤٨.
(٥) ينظر: الكتاب:٢/ ١٨٢، وشرح المفصل:١١٧/١/١.
(٦) ينظر: العوامل المائة:١٩٦.
(٧) ينظر: شرح المفصل:١٢٧/١.
(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٣٤٦/١.
(٩) ينظر: شرح الاشموني:١٤١/٣.

يا عبد الله لأن يا بدل من قولك أدعو عبد الله))[1]، فكلام المبرد صريح في أنّ ناصب المنادى هو الفعل المحذوف، وأنّ أدوات النداء بدل منه، وقال السهيلي: ((وبذلك على أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه،نحو: «صاحب زيد أقبل»))[2].

والصحيح أنّ ابن جني هو من قال بعمل (يا) في المنادى وليس المبرد ((وأما النكرة فمنصوبة بـ يا لأنه الذي ناب عن الفعل ألا ترى أن معناه أدعو زيدًا وأنادي زيدًا))[3].

فالظاهر أنّ ما قال به عبد القاهر الجرجاني وهو غير مقبول عند النحاة، إلا إنه يثير تساؤلا، لماذا نص العلماء على عمل بعض الأدوات نحو (ما) الحجازية، ولا النافية للجنس، ولم ينصوا على عمل (يا) النداء، وما الحاجة إلى التقدير ما دام العامل اللفظي _ (يا)_ موجودا، وكذلك التقدير بـ (أدعو زيدا) في تأويل (يا زيد)، فجملة (يا زيد)انشائية، وجملة (أدعو زيدا) خبرية، وأرى أن الجرجاني نظر إلى قضية التركيب والأسلوب، فحمل العمل للاداة(يا) فرأيه يميل للسهولة واليسر.

(١) المقتضب:٤/٢٠٢.
(٢) نتائج الفكر: ٦١.
(٣) اللمع في العربية:١٠٧.

الخاتمة والنتائج

١_ موضوع حروف المعاني أخذت حيزا واسعا في كتب التراث النحوي، إذ أُلفت كتبا خاصة بها منها (الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي، و(مصابيح المغاني في حروف المعاني) للموزعي.

٢_ لكل اداة أثر معنوي ولفظي، واللفظي هو العمل من حيث الرفع والنصب والجر والجزم.

٣_ بعض الأدوات عاملة من وجهة نظر بعض العلماء واخرى مهملة عند غيرهم ولكل فريق حجته.

٤_ (أذن) مهملة لأنها ضعيفة ولم تقو على العمل مثل (أن) المخففة وغيرها.

٥_ ما احتجه به الأخفش في عمل (أن) فيه نظر، لأن إنّ (أنْ) غير مختصة بالفعل حتى تعمل لأن من شرط العمل الاختصاص في الأغلب، والقياس على (الباء) و(من) فيه نظر، لأننا في الإعراب نقول مثلا(بقائم) اسم مجرور لفظًا منصوب محلا على أنه خبر (ليس) ولو كان عاملا حقا لاقتصرنا على الجر فقط.

٦_ الاهمال والاعمال يرتبط بالسماع عن العرب والقياس على لغتهم، وكذلك الحمل على عدم التأويل أولى إذ صح المعنى واستقام التركيب كما في(يا) المنادى عند الجرجاني.

المصادر والمراجع

· ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي _ القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

· البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.

· تفسير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

· الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.

· رصف المباني في شروح المعاني، أحمد، عبد النور المالقي، تح: أحمد محمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

· السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

· شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (المتوفى: ٩٥٠ هـ)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

· شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ابن عقيل المصري(ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ_ ١٩٨٠م.

· شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

· شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بـ(ناظر الجيش) (ت ٧٧٨ هـ)، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨ هـ.

· شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الازهري (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

· شرح الدماميني على المغني اللبيب،، بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني (المتوفى: ٨٢٧ هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزّو عناية، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨ هـ.

· شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، المعروف بابن يعيش(ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

· شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك الاندلسي، تح: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط١٤١٠،١هـ - ١٩٩٠م.

· شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

· العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١ هـ)، دار المعارف – القاهر، المحقق: د. البدراوي زهران.

· الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ(سيبويه) (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

· الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠ م

· اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م، (د. ط).

· مصابيح المغاني في حروف المعاني، محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب، أبو عبد الله، الشهير بابن نور الدين، ويعرف بالمَوزَعِيّ (المتوفى: ٨٢٥ هـ)، الكتاب منسوخ من طبعة دار المنار، القاهرة،، بتحقيق: د. عائض بن نافع العمري.

· معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

· معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

· مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

· المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

· المقتضب، أبو العباس المبرد، تح: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة احياء التراث الاسلامي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩هـ_ ١٩٧٩م.

· نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

· همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ_ ١٩٧٩م، (د. ط).